الأمم المتحدة S/PV.7626

مجلس الأمن

السنة الحادية والسبعون

مؤقت

الجلسة ٧٦٢٦

الخميس، ١٨ شباط/فبراير ٢٠١٦، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد راميريث كارينيو	(جمهورية فنزويلا البوليفارية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إيليتشوف
	إسبانيا	السيد أويارثون مارتشيسي
	أنغولا	السيد لوكاس
	أوروغواي	السيد بيرموديث
	أوكرانيا	السيد يليتشينكو
	السنغال	السيد سيك
	الصين	السيد جاو يونغ
	فرنسا	السيد لاميك
	ماليزيا	السيد إبراهيم
	مصر	السيد أبو العطا
	المملكة المتحدة لبريطانيا لعظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ويلسون
	نيوزيلندا	السيد تاولا
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد بريسمان
	اليابان	السيد أوكامورا

جدول الأعمال

الحالة في الصومال

إحاطة يقدمها رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرارين ٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩) بشأن الصومال وإريتريا

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الصومال

إحاطة يقدمها رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرارين ٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩) بشأن الصومال وإريتريا

الرئيس (تكلم بالإسبانية): بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل الصومال إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

سأدلي الآن ببيان بصفتي رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرارين ٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩).

يشرفني عقد إحاطة اليوم الإعلامية إلى مجلس الأمن بشأن الأنشطة التي تضطلع بها لجنة جزاءات الصومال وإريتريا. سيركز بياني اليوم على التطورات الأخيرة وآخر استنتاجات فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا. تقدم الإحاطة الإعلامية اليوم وفقا الفقرة الفرعية ١١ (ز) من القرار ١٨٤٤ (٢٠٠٨).

فيما يتعلق بحظر الأسلحة المفروض على الصومال، منذ بداية هذا العام، تلقت اللجنة إخطارا واحدا بموجب الفقرة ١٠ (ز) من القرار ٢١١١ (٢٠١٣). وتلقت اللجنة أيضا إخطارين وفقا للفقرة ١١ (أ) من القرار ٢٠١١ (٢٠١٣).

استعرضت اللجنة خلال مشاوراتها غير الرسمية التي أجرتها في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ التقارير النهائية لمجموعة الرصد المعنية بإريتريا والصومال، ومناقشة توصياتها. وأفاد فريق الرصد بأن الاهتمام الدولي بالموارد البحرية الغنية والمعادن في الصومال قد ازداد. ومع ذلك، فإن ذلك الاهتمام لم يكن مصحوبا بجهود كافية لإدارة هذه الموارد. واعتبر فريق الرصد بأن هذا يشكل تهديدا محتملاً للسلم والأمن والاستقرار في الصومال. أما فيما يتعلق بقطاع الموارد المعدنية في الصومال، فقد قال فريق الرصد أن التوترات بين حكومة الصومال الاتحادية والإدارات الإقليمية آخذة في التزايد، في حين يواصل الطرفان توقيع اتفاقات مع شركات النفط والغاز

أما فيما يتعلق بالتهديد الذي تشكله حركة الشباب في الصومال وفي المنطقة، فقد أفاد الفريق بأن ذلك التهديد لم يبرح مكانه على الرغم من أن العديد من قادتها، قد لقيوا مصرعهم. فقد استغلت حركة الشباب كون بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، والجيش الوطني الصومالي والقوات المتحالفة قد وصلت إلى الحد الأقصى من قدراتها، الأمر الذي جعل قواعدها أكثر عرضه لهجمات محتملة. كما وجد فريق الرصد أن حركة الشباب تسعى إلى الحفاظ على الاتصالات مع اليمن وتنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية. وأفاد فريق الرصد بأن حكومة الصومال الاتحادية والإدارات الإقليمية المؤقتة تواجه صعوبة في بسط سيطرتها على الأراضي المحررة من أيدي حركة الشباب، مما أدى إلى تفاقم التوترات والصراعات بين المجتمعات المحلية.

فيما يتعلق بوصول المساعدات الإنسانية، أفاد فريق الرصد بأن وصولها ما زال ضعيفا للغاية، خاصة في المناطق التي ضربت فيها حركة الشباب حصارا على الإمدادات الإنسانية والتجارة باعتقالها للمدنيين وقتلهم وتدمير ممتلكاتهم. وواصلت القوات الأجنبية والمحلية النشطة في الصومال مهاجمتها للمدنيين، إما كأسلوب متعمد من أساليب الحرب أو من خلال الاستخدام غير المتناسب للقوة.

أما فيما يتعلق بالفحم، فقد أفاد فريق الرصد بأن تنفيذ الحظر المفروض عليه قد تحسن منذ نزوح حركة الشباب

من المواقع التي يتم منها شحنه للتصدير. ومع ذلك، نظراً لاستخدام وثائق مزورة على نطاق واسع بين الناقلين، استمر تصدير الفحم الصومالي. وفي هذا الصدد، اقترح فريق الرصد بأن تسعى السلطات الصومالية والدول الأعضاء، وقوات الاتحاد الأفريقي والبلدان المساهمة بقوات إلى تحسين تنسيق جهودها الرامية إلى ضمان وجود آلية شاملة وفعّالة لمكافحة التجارة غير المشروعة في الفحم الصومالي.

ولاحظ فريق الرصد أن الحكومة الاتحادية أحرزت تقدما كبيرا فيما يتعلق بنوعية وتوقيت الإخطارات الموجهة إلى اللجنة بشأن الأسلحة المستوردة. وفي الوقت نفسه، أعرب الفريق عن القلق إزاء عدم دقة المعلومات المقدمة بشأن تكوين وتنظيم قوات الأمن. وفي هذا الصدد، قررت اللجنة إرسال مذكرة شفوية إلى جميع الدول الأعضاء، تطلب منها دعم برنامج إصلاح القطاع الأمني الشامل الذي أعلنه مكتب رئيس حكومة الصومال الاتحادية في ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، بغية ضمان توفير المساعدة التقنية والمالية لقطاع الأمن في حينها.

اسمحوا لي الآن أن انتقل إلى تقرير فريق الرصد في إريتريا. لم يجد الفريق أي دليل على أن حكومة إريتريا قدمت الدعم لحركة الشباب. ومع ذلك، ذُكر بأن إريتريا تدعم الجماعات المسلحة في إثيوبيا، مما يتناقض مع نص الفقرة ١٦ من القرار ١٩٠٧ (٢٠٠٩). وذكرت المجموعة أنها تكلمت مع الحكومة الإريترية في عدة مناسبات، غير أن سلطات هذا البلد لم تظهر أي رغبة تذكر في التعاون. ولاحظ الفريق أيضا عدم إحراز تقدم في حل النزاع على الحدود بين إريتريا وجيبوتي. وتأمل اللجنة في أن تسهم جهود الوساطة القطرية في حل هذه المسألة.

شكل اندلاع الأزمة في اليمن تطورا جديداً. وتلقي الفريق تقارير غير مؤكدة عن وجود جنود إريتريين في اليمن، يقاتلون إلى جانب قوات التحالف العربي. وقال الفريق أنه إذا ما تأكدت هذه التقارير، ربما تشكل هذه المشاركة انتهاكا للفقرة ٦ من القرار نفسه. في أعقاب اتخاذ المجلس للقرار ٢٢٤٤ (٢٠١٥)، عين الأمين العام ثمانية خبراء للعمل مع فريق الرصد، وأعضاء الفريق لديهم المعرفة والدراية بالأسلحة والجماعات المسلحة، والشؤون المالية، والشؤون الإنسانية، والشؤون البحرية والنقل، والموارد الطبيعية والقضايا الإقليمية.

في الفترة الواقعة بين ١١ و ١٥ كانون الثاني/يناير، قام الخبراء الثمانية في فريق الرصد بزيارة نيويورك للمشاركة في برنامج توجيهي، والتخطيط لولاية الفريق، وعقد اجتماعات ثنائية مع الوفود الرئيسية، بما في ذلك معي نفسي بوصفي رئيسا للجنة الجزاءات المعنية بالصومال وإريتريا، فضلا عن الممثل الدائم لإريتريا. وذكر فريق الرصد في التحديث الأول التي تلقته اللجنة خطيا هذا العام، بأنه يواصل العمل مع المجتمع الدبلوماسي، ومع مكتب الأمم المتحدة في نيروبي، وأصحاب المصلحة الرئيسيين في القرن الأفريقي لتحديد مجالات جديدة للبحوث وتوسيع شبكة الاتصالات من أجل الوفاء بولايته الجديدة. ومن المتوقع في ٢٢ نيسان/أبريل أن يقوم منسق فريق الرصد بتزويد اللجنة بتقديم معلومات محدثة عن منتصف المدة بشأن التحقيقات والأنشطة التي طلبها المجلس بغية الفراغ من التقرير النهائي بحيث يكون جاهزاً في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦.

تدرس اللجنة حاليا مشروع مذكرة توجيهية بشأن تنفيذ القرارات لتقديم الإرشادات والتوصيات التنفيذية للدول الأعضاء والحكومة الصومالية وغيرها من المؤسسات ذات الصلة لتنفيذ تدابير الحظر المفروض على الأسلحة بشكل أكثر كفاءة. يلخص مشروع المذكرة التوجيهية القيود الحالية المفروضة بموجب الحظر على الأسلحة في الصومال وإريتريا، ويصف الإعفاء من التدابير، ويوضح المشاكل التي صادفت الدول الأعضاء والحكومة الصومالية، ولا سيما في تطبيق

الحظر المفروض على الأسلحة. ومن المتوقع أن توافق اللجنة على مشروع المذكرة التوجيهية وجعلها متاحة للعامة في أوائل آذار/مارس. وقد أعربت اللجنة عن اهتمامها بتقييم التغيرات في الحالة الأمنية في منطقة القرن الأفريقي بغية زيادة فعالية نظام الجزاءات الحالي في الصومال وإريتريا.

أخيراً، أود أن أشكر أعضاء المجلس على تكليفي مرة أخرى برئاسة هذه اللجنة الهامة. سوف أواصل القيام بكل ما في وسعي لتوجيه عمل اللجنة بطريقة متوازنة وعادلة. وأنا واثق من أن اللجنة، من خلال عملها، ستقدم مساهمة كبيرة في جهود المجلس لإحلال السلام الدائم والاستقرار في الصومال وإريتريا والقرن الأفريقي.

أستأنف مهامي بوصفي رئيسا للمجلس.

أعطي الكلمة الآن للأعضاء الآخرين في مجلس الأمن.

السيد ويلسون (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذا الإحاطة الإعلامية. لقد جاءت في أوانها، بعد مناقشتنا للجزاءات في الأسبوع الماضي.

بما أن تلك أول فرصة تتاح لنا لتأدية واجب العزاء في القاعة، أود أن ابدأ بالإعراب عن تعازي الشخصية وتعازي المملكة المتحدة إلى أسرة السيد بطرس بطرس غالي وإلى زملائنا المصريين إثر وفاة الأمين العام السابق يوم الثلاثاء. لقد كان قائدا مؤثرا في الأمم المتحدة، حيث ترأس المنظمة في فترة عصيبة للغاية.

وبطبيعة الحال، فإن الصومال يمثّل أحد هذه التحديات. وكان لا يعرف الكلل في جهوده الرامية إلى تحقيق السلام والاستقرار في ذلك البلد الذي مزقته الحرب عن طريق عقد محادثات وقف إطلاق النار في عام ١٩٩٢، ثم من خلال نشر عملية الأمم المتحدة في الصومال. وإنني على يقين من أنه كان سيشعر بالارتياح إلى التقدم الكبير المحرز في ذلك البلد على مدى السنوات الأخيرة.

وإن شئنا مواصلة التقدم المحرز في الصومال هذا العام، فإن من الأهمية بمكان أن يواصل المجلس المشاركة في تلك الجهود. وقد كانت الانتخابات التي جرت في موسم الخريف اختبارا هاما للتطورات الإيجابية التي حدثت خلال السنوات الأربع الماضية. ولكن لا تزال هناك تحديات حقيقية كما تبيّن محاولة تفجير طائرة تابعة لشركة الطيران الصومالي هذا الشهر. ويتعين على المجلس أن يتحلى باليقظة والانتباه أكثر من ذي قبل. وتوفر أعمال فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا أداة هامة للغاية. وبالمثل فإن الفريق نفسه يمثّل عنصرا أساسيا لإحاطة المجلس علما بما يحدث في الميدان. وأود أن أوضح طريقتين لتحقيق ذلك خلال هذا العام.

أولا، إنها لحتمية مؤسفة أن يكون هناك بعض الأفراد والكيانات داخل الحكومة وخارجها، وفي بعض المؤسسات السياسية، ممن يسعون إلى إفساد العملية السياسية في سبيل خدمة مآربهم الخاصة. وهذا هو بالتحديد نوع المعلومات التي يتعين على فريق الرصد توجيه اهتمامنا إليها. ومن ثم يتعين علينا – بصفتنا المجلس – إبداء الاستعداد لاتخاذ الإجراءات اللازمة. ويحق لشعب الصومال أن تكون له حكومة تمثيلية وتتسم بالشفافية. ونحن مدينون له بالمساعدة على تحقيق ذلك.

ثانيا، وفيما يتعلق بالجانب العسكري، يجب ألا نقلل من الخطر الذي تمثله حركة الشباب. فقد تقهقر مقاتلوها إلى حد ما، غير أنهم ما زالوا موجودين ويشكلون خطرا، الأمر الذي يعني أنه بات من المهم أكثر من ذي قبل أن يعمل الصومال على بناء قوة أمنية تتسم بالمصداقية والفعالية بغية التصدي للخطر الذي يواجهه. وهنا أيضا يتعين على فريق الرصد أن يضطلع بدور رئيسي في التأكد من وفاء الحكومة الصومالية بشروط وقف حظر الأسلحة المفروض عليها. ويجب أن يشمل هذا أن

تعمل الحكومة على وسم الأسلحة وتسجيلها وتخزينها على النحو الواجب، وأن تواصل اتخاذ الخطوات اللازمة لبناء جيش وطني حقيقي عوضا عن إنشاء سلسلة من الميليشيات الإقليمية.

ومن الأهمية بمكان التشديد على ضرورة الحفاظ على علاقة صريحة وبناءة بين فريق الرصد وحكومة الصومال. وقد تحسنت هذه العلاقة بالفعل في السنوات الأخيرة. ولا مناص من أن تزداد التوترات السياسية مع اقتراب موعد الانتخابات. ومن الضروري أن تظل تلك العلاقة بناءة خلال الأشهر السابقة لإجراء الانتخابات، حتى وإن لم يكن الطرفان على اتفاق. وسيكون النضج الذي تبديه حكومة الصومال في علاقتها مع فريق الرصد مؤشرا هاما على مدى التقدم الذي أحرزه البلد في السنوات الأخيرة.

وللأسف،فإن علاقة إرتريا مع فريق الرصد ليست بناءة بعد، بل إنها لا تزال غير مقبولة. وقد أناط المجلس بفريق الرصد ولاية بموجب الفصل السابع من الميثاق. وكما سمعنا بوضوح في المناقشة المفتوحة المعقودة يوم الاثنين (S/PV.7621)، فإنه يجب عدم الاستهانة بالسلطات المنصوص عليها في الفصل السابع من الميثاق، ولا يمكن تجاهلها قطعا. ويجب أن تتعاون إريتريا مع الفريق وتسمح له بالدخول إلى البلد. ومن المؤسف صراحة أن ذلك لم يحدث في السنوات الثلاث الأخيرة. وعليه، فإن الكرة ما تزال في ملعب إريتريا. فلا يزال بوسعها أن تسمح بدخول فريق الرصد، وتعمل على بناء علاقة مجدية معه وتمكّن المجلس من إجراء حوار مستنير بشأن جدوى الجزاءات، وإلا فإن لها أن تواصل اختيار العزلة، مع كل ما يترتب عنها. ويحدوني الأمل – في ظل وجود فريق جديد للرصد الآن – أن ترى إريتريا أن التعاون هو الاستجابة الصحيحة.

وما زلنا نرى في الصومال وإريتريا استجابتين متباينين لمطالب مشروعة تماما من قبل المجلس. فمن ناحية، نلاحظ أن التعاون مع فريق الرصد قد أدى إلى تعزيز التقدم المحرز الذي لم يكن ممكنا تصوره من قبل. ومن جهة أخرى، باتت إريتريا في عزلة من جراء استمرار المماطلة والتقاعس عن العمل. وآمل أن نولي اهتماما متجددا – عبر مناقشة الحالة في كلا البلدين اليوم في جلسة علنية – لذلك التباين وأن نحث إريتريا على تغيير نهجها. وإذ نقوم بذلك، فإن من الضروري أن نقدم دعمنا الكامل لعمل فريق الرصد. فهو بحاجة إلى ذلك خلال السنة المقبلة.

السيد أوكامورا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): ما دامت هذه هي أول جلسة بشأن لجنة مجلس الأمن المنبثقة عن القرارين ٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩) بشأن الصومال وإريتريا، بداية، يود وفد بلدي أن يهنئكم، سيدي، على عملكم بصفتكم رئيسا لتلك اللجنة. وأود أيضا أن أشيد بالعمل الذي يضطلع به فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا.

وبالنسبة للصومال، فإن هذا عام حاسم فيما يتعلق بتنفيذ رؤية عام ٢٠١٦. وترحب اليابان بالمناقشة الشاملة التي عقدت مؤخرا بقيادة صومالية بشأن النموذج الانتخابي، وبالقرار الذي اتخذته حكومة الصومال الاتحادية في نهاية كانون الثاني/يناير. ومن المهم الآن أن تضع جميع الأطراف الصومالية خلافاتها المتبقية جانبا، وأن تشارك بصورة بناءة في العملية السياسية دون إبطاء، فضلا عن الاتفاق على التفاصيل ذات الصلة كي يتسنى تنفيذ هذا القرار في الوقت المناسب فيصبح ممكنا إجراء الانتخابات بحلول أيلول/سبتمبر. وفي ذلك الصدد، فإن من الأهمية بمكان كفالة حسن إدارة المالية العامة في الفترة السابقة للانتخابات. ويجب ألا نسمح لشبكات المفسدين بالتلاعب بمجرى الأحداث، سواء كان ذلك عبر الرشوة المالية أو التهديدات. وينبغي أن يكون مجلس الأمن على أهبة الاستعداد، عند الاقتضاء، للنظر في إدراج

الأفراد المتورطين في أي أعمال تهدد عملية السلام والمصالحة في الصومال للتدابير المحددة الأهداف.

وما تزال حركة الشباب تشكّل تهديدا رئيسيا. وتدين اليابان بشدة الهجمات الإرهابية التي وقعت مؤخرا، ونعرب عن خالص التعازي والمواساة للضحايا وأسرهم. ونشيد ببعثة المراقبين العسكريين التابعة للاتحاد الأفريقي في الصومال، والجيش الوطني الصومالي على عملهما في ظل ظروف ميدانية قاسية. ونرى – في سبيل منع حركة الشباب من تحقيق المزيد من المكاسب – أن من الأهمية بمكان شن العمليات الهجومية ضد حركة الشباب من قبل بعثة الاتحاد الأفريقي والجيش الوطني الصومالي وقوات الشرطة بمزيد من التنسيق. ونتطلع إلى أن يسفر مؤتمر قمة البلدان المساهمة بقوات، ومنتدى الشراكة الرفيع المستوى المتوقع انعقادهما في اسطنبول الأسبوع القادم عن نتائج ملموسة في هذا الاتجاه.

فقد شرع الصومال في المضي قدما بثبات نحو بناء الدولة في نهاية المطاف بعد فترة طويلة من الجهود المبذولة. ويجب أن تكون هذه العملية بقيادة صومالية، ولكن بدعم من المجتمع الدولي في الوقت نفسه. ويسعدني أن أعلن أن اليابان قد قدمت مساعدة إضافية مؤخرا قدرها ٣٧ مليون دولار، ونتوقع أن تُستخدم هذه المساعدة في بناء الدولة في الصومال، مثل التدابير الداعمة للعملية الانتخابية وتدريب الشرطة. وما يزال اليابان مؤيدا قويا لفريق الرصد.

ومن المؤسف ألا يتمكن فريق الرصد من زيارة إريتريا منذ شباط/فبراير ٢٠١١. وأود التنويه إلى أن جميع الدول الأعضاء ملزمة بالتصرف وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وبالتعاون مع فريق الرصد كي تتمكن هذه الهيئة الهامة من الاضطلاع بالمهام المنوطة بها تماما وعلى نحو فعال. تحقيقا لتلك الغاية، فإننا نأمل أن يتمكن الخبراء الجدد في فريق الرصد وحكومة إريتريا من العمل على نحو تعاوني وبنّاء في هذا العام، بدعم من لجنة الجزاءات والمجلس معا.

واليابان على أهبة الاستعداد لتقديم كل الدعم الممكن أثناء مواصلة عملنا في لجنة الجزاءات تحت رئاستكم.

السيد أبو العطا (مصر): أود في بداية كلمتي أن أتوجه بالشكر لرئيس لجنة مجلس الأمن المنبثقة عن القرارين ٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩) بشأن الصومال وإريتريا، الممثل الدائم لفترويلا، على جهوده كرئيس للجنة. كما أثمّن الجهود التي يبذلها خبراء فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا في هذا الصدد.

إن نظام الجزاءات المفروض على كل من الصومال وإريتريا هو أحد أقدم نظم الجزاءات المفروضة من قبل المجلس، كما أنه يعدُّ أحد الأمثلة الواضحة على ضرورة إيلاء المجلس الاهتمام اللازم لمسألة تطوير وسائل عمل الهيئات الفرعية للمجلس، بما في ذلك سبل تطوير وتحديث نظم الجزاءات بما يضمن مرونتها وفاعليتها ويحقق الأهداف السياسية المرجوة منها. وهو ما سبق لي التأكيد عليه خلال كلمتي أمام المجلس أثناء المناقشة العامة التي عقدتها الرئاسة حول هذا الموضوع يوم ١١ من شباط/فبراير الجاري.

إن ما يشهده الصومال من تطورات خلال الفترة الماضية تجعل من الهام أعادة تأكيد المجلس على ضرورة التزام كافة الأطراف الدولية والإقليمية بالعمل على استغلال الزخم المحقق في عملية المصالحة السياسية وبناء الدولة بغية تحقيق المزيد من التقدم. وفي ذلك الصدد، يود وفد بلدي الإعراب عن قلقه تجاه استمرار التهديدات الأمنية التي لا تزال تمثلها حركة الشباب المجاهدين، وتدعو كافة الدول إلى العمل على توفير الدعم اللازم لقوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال لضمان تنفيذها للمهام الموكلة إليها بنجاح، وإيلاء المزيد من الاهتمام والدعم المادي لجهود الحكومة الصومالية لبناء قدرات

الجيش الصومالي، الذي يمثل الحل المستدام وحجر الزاوية لأية جهود تهدف إلى تحقيق السلم والأمن في الصومال الشقيق.

كما نعرب عن قلقنا تجاه استمرار التهديدات التي تواجهها المنظمات الإغاثية وتعيق وصول المساعدات الإنسانية الضرورية للمدنيين، واستمرار تصدير الفحم من عدد من الموانئ الصومالية. وندعو الحكومة الصومالية وقوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال إلى بذل كافة المساعي لتوفير الحماية اللازمة للجهود الإنسانية والعمل على احترام الحظر الدولي على صادرات الفحم.

ويود وفد بلدي أن يؤكد على اهتمامه بالعمل على زيادة فعالية وكفاءة نظام الجزاءات المفروضة على الصومال وإريتريا، وضمان تحقيقه لأهدافه السياسية وألا ينعكس سلبا على الجهود الدولية لمواجهة الإرهاب في منطقة جنوب البحر الأحمر، وذلك في ضوء التطورات التي تشهدها منطقة باب المندب وانعكاساتها على منطقة القرن الأفريقي، خاصة مع توافر معلومات حول إعلان فصيل من حركة الشباب المجاهدين عن ولائه لتنظيم داعش وقيام بعض دول المنطقة بالقبض على خلايا نائمة تابعة للتنظيم داخل أراضيها.

السيد إبراهيم (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على إحاطتكم الإعلامية عن عمل اللجنة المنشأة عملا بالقرارين ٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩) المتعلقين بالصومال وإريتريا. وينوه وفد بلدي بقيادتكم المقتدرة لتلك اللجنة. كما أغتنم هذه الفرصة لأهنئ أعضاء فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا على تعيينهم عملا بالقرار ٢٢٤٥ (٢٠١٥).

وترحب ماليزيا بالسعي الحثيث لفريق الرصد إلى الوفاء بولايته، بما في ذلك من خلال تواصله مع مجموعة واسعة من المحاورين، وزياراتها إلى بلدان ثالثة، وزياراتها الميدانية إلى الصومال. غير أنه من المؤسف أن نلاحظ أن الفريق لم يتمكن من الوصول إلى إريتريا خلال الفترة المشمولة بتقريره. فوصول الفريق إلى إريتريا سيتيح فرصة هامة للحكومة للتواصل على نحو بناء مع المجتمع الدولي، بغية تحقيق فهم أفضل للمسائل والقضايا العالقة، فضلا عن معالجة الشواغل الممكنة. ونحث أريتريا على أن تنظر بصورة بناءة في إمكانية تعزيز تعاونها مع اللجنة والفريق، وفقا لالتزامها بموجب قرارات المجلس ذات الصلة.

لقد شهد الصومال تغييرات كبيرة على مر السنين. وخلال الأعوام القليلة الماضية، شهدنا زخما إيجابيا هاما في الجوانب الحاسمة للحوار السياسي وعمليتي بناء الدولة والمؤسسات. وقد أدى هذا الزخم إلى مكاسب متواضعة لكنها ملموسة، بما في ذلك في مجالي السلم والأمن والتنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلد. وإذ ندرك بأن عام ٢٠١٦ عام مهم على نحو خاص بالنسبة للصومال، من الأهمية بمكان الإبقاء على الزخم الإيجابي.

وفي هذا الصدد، ترحب ماليزيا بالإعلانات الصادرة مؤخرا عن الحكومة الاتحادية للصومال بشأن النموذج الانتخابي لعام ٢٠١٦. وينبغي للحكومة الاتحادية أن تستمر في العمل على نحو وثيق وتعاوني مع الإدارات الإقليمية القائمة والناشئة، بصورة شفافة وجامعة بغية كفالة الدعم والمساندة للنموذج والعملية الناجمة عنه. وسيكون هذا الأمر خطوة حاسمة صوب نجاح عملية الانتقال السياسي. وفي هذا الصدد، من المهم على نحو مماثل إدارة الخلافات بين السلطات الاتحادية والإقليمية بشأن استغلال الموارد المعدنية على نحو بناء ومنصف.

وفيما يتعلق بموضوع منفصل، تكرر ماليزيا الإعراب عن الشواغل بشأن الحالة الإنسانية في الصومال، لا سيما في المناطق التي ما زال فيها القتال مستمرا ضد حركة الشباب، والتي ظهرت فيها مجددا التوترات والنزاعات. ونلاحظ أنه في

عام ٢٠١٥ لوحده، تم توثيق ما لايقل عن ١٥٧ من حوادث الانتهاكات الخطيرة ضد الأطفال. ونحث الحكومة، في إطار جهدها المتواصل لتحسين حالة السلام والأمن عموما في البلد، على مواصلة تنفيذ خطة عملها بشأن الأطفال والتراع المسلح.

ومن المهم أن يستمر التركيز على التهديد الذي تشكله الجماعات الإرهابية في الصومال، لا سيما حركة الشباب. وماليزيا تتفق تماما مع الرأي القائل بوجوب مواصلة ممارسة الضغط على تلك الجماعة ومؤيديها والمنتسبين إليها. ونكن قدرا كبيرا من التقدير والاحترام للتضحيات التي تكبدتها جميع الأطراف الفاعلة في قطاع الأمن في الصومال، لا سيما بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وقوات الأمن الصومالية في مواجهة ذلك التهديد. وهذه التهديدات لا يمكن القضاء عليها بفعالية إلا من خلال استراتيجية شاملة.

وفي هذا الصدد، يشكل الانتهاء من وضع السياسة الأمنية الوطنية وقانون الدفاع الوطني فضلا عن إدماج القوات الإقليمية في صفوف الجيش الوطني الصومالي تطورات إيجابية، تسهم في تعزيز قدرتها على مكافحة حركة الشباب. وفي الوقت ذاته، نلاحظ أن وجود تنظيم ”الدولة الإسلامية في العراق والشام وتنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية“، على الترتيب، بدا يمتد إلى الصومال ومنطقة القرن الأفريقي. وكما سُلط الضوء على ذلك بصورة صائبة في الإحاطة الإعلامية التي قدمها الرئيس، فإن هذا التطور المثير للقلق عامل من العوامل التي تغير الحالة الأمنية في البلد.

وفيما يتعلق بعمل المجلس بشأن هذه المسألة، قد يكون من المفيد النظر في إمكانية عقد اجتماع مشترك بين لجنة ١٩٠٧/٧٥١ واللجنة المنشأة عملا بالقرارات ١٢٦٧ (١٩٩٩)، ١٩٨٩ (٢٠١١) و ٢٢٥٣ (٢٠١٥) المتعلقة بتنظيم ”الدولة الإسلامية في العراق والشام“ وتنظيم القاعدة ومَن يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات. ويمكن أن يكون المقصد، في جملة أمور، هو استكشاف أوجه التآزر الممكنة في عمل اللجنتين، بما في ذلك دراسة كيفية تركيز نظم الجزاءات القائمة بصورة أفضل على الإرهابيين ومؤيديهم والمنتسبين إليهم، الذين يهددون كافة بتقويض المكاسب الإيجابية التي تحققت في الصومال، وربما على نحو عام في تقييم ومواجهة التهديد الذي تتعرض له منطقة القرن الأفريقي.

وفيما يتعلق بتنفيذ حظر تصدير الفحم، تؤيد ماليزيا التوصيات المتعلقة بتحسين التنسيق بين القوات البحرية المختلطة والحكومة الاتحادية للصومال في وقف الاتجار غير القانوني بالفحم الصومالي. ويمكن لفريق الرصد أن يضطلع بدور الوساطة، بما في ذلك من خلال تبادل المعلومات في هذا الصدد.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجددا التزام وفد بلدي بالعمل على نحو وثيق مع لجنة ١٩٠٧/٧٥١ ورئيسها، وفريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا، وجميع أعضاء المجلس، والشركاء، وأصحاب المصلحة، في الإسهام في جهدنا الجماعي لمساعدة الصومال على صون السلم والأمن وتحقيق الاستقرار في منطقة القرن الأفريقي وخارجها.

السيد تاولا (نيوزيلندا) (تكلم بالإنكليزية): نرحب كثيرا بهذه الإحاطة الإعلامية المفتوحة، التي نعتقد أنها تعزز الشفافية وتساعد على التنفيذ. فنظام الجزاءات المفروضة على الصومال قد تحول طيلة تاريخ الطويل منذ التسعينات من القرن الماضي، وهو الآن يقوم بدور هام في دعم أهداف الصومال فيما يتعلق ببناء الدولة .

وكما قلنا في مناقشة الأسبوع الماضي (انظر S/PV. 7620)، فإن الجزاءات لا تفرض بمعزل عن مسائل أخرى. فنظام الجزاءات يمكن أن يساعد على تحقيق الأهداف السياسية والأمنية والإنسانية في الصومال، لا سيما إنجاز رؤية عام ٢٠١٦، وتسريع وتيرة مكافحة حركة الشباب وتلبية الاحتياجات الإنسانية في الصومال. وعندما يناقش المجلس

مسألة الصومال في عام ٢٠١٦، وهو عام عصيب في البلد، يجب علينا أن ندرج مناقشة الجزاءات، ويجب علينا أن نأخذ في الحسبان المعلومات القيمة الواردة في تقارير فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا.

ويتمثل أحد الأمثلة الهامة في الموارد الطبيعية. فالثروات البحرية والمعدنية الهائلة تمثل فرصة كبيرة للصومال، لكنها تشكل أيضا سببا من أسباب النزاع، في ظل انعدام إطار تنظيمي فعال. ويتفاقم هذا الخطر خلال عملية إرساء النظام الفدرالي. وسيتعين على المجلس أن يظل متيقظا بشأن الكيفية التي يمكنه بها دعم الصومال في إدارته لموارده الطبيعية، بالاستفادة من خبرة فريق الرصد، ووجود الأمم المتحدة في الميدان، والشركاء.

ويشمل ذلك الدور تقديم الدعم لإدارة الموارد الطبيعية، بل ويمتد أيضا إلى مساعدة الصومال في توجيه ثروته من الموارد الطبيعية نحو بناء الدولة والمسائل الرئيسية الأخرى مثل الانتظام في دفع رواتب جنود الجيش الوطني الصومالي بالكامل.

وقد تطرق القرار ٢٢٤٤ (٢٠١٥)، الذي اتخذ العام الماضي، إلى صيد الأسماك غير المشروع. فلا تزال هذه المسألة تثير القلق، ونحن على استعداد لدعم جهود الحكومة الاتحادية بشأن وضع نظام قانوني مناسب وإنفاذه على النحو المشار إليه في القرار. ومن الأولويات كذلك، جهود إصلاح قطاع الأمن وحرمان حركة الشباب من التمويل.

فنظام الجزاءات المفروضة على الصومال يجب أن ينفذه الصومال والدول الأخرى الأعضاء في الأمم المتحدة، بما في ذلك البلدان المجاورة. ولكن لكي يكون فعالا حقا، يجب أن تقوم طائفة أخرى من الجهات الفاعلة، بما في ذلك بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والشراكات المتعددة الجنسيات مثل القوات البحرية المشتركة، بأدوار مهمة. وضروري أن يستمر اتصال اللجنة وفريق الرصد مع هؤلاء الشركاء لضمان تنفيذ الجزاءات تنفيذا تاما. ومن بين الأمثلة على ذلك، التقدم المحرز بشأن تجنب الانتهاكات المادية للحظر المفروض على الأسلحة من خلال إخطارات مسبقة أكثر اتساقا عن الواردات في إطار الحظر المفروض على الأسلحة. كما نرحب بمبادرة اللجنة الأخيرة بوضع مذكرة للمساعدة على التنفيذ بشأن الأسلحة. وهذه مبادرة عملية يمكن أن تكون مفيدة جداً في توضيح الالتزامات، خاصة بالنسبة للدول الأعضاء من غير عضوية المجلس.

وأخيراً، بشأن إريتريا، نأمل أن تكون سنة ٢٠١٦ سنة إيجابية للتواصل مع اللجنة وفريق الرصد. ونعتقد أن من شأن زيارة تقوم بها اللجنة إلى المنطقة – وهو ما نوقش في العام الماضي – أن تكون خطوة مفيدة. ونحن على استعداد لدعم هذه الجهود.

السيد إيليتشوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نشكركم، سيدي الرئيس، على الإحاطة الإعلامية عن أنشطة اللجنة المنشأة عملا بالقرارين ٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩) بشأن الصومال وإريتريا، التي تترأسونها، سيدي الرئيس.

يقلقنا التصعيد الأخير في التكتيكات الإرهابية المختلفة لتنظيم الشباب على امتداد مناطق واسعة من الصومال، بما في ذلك مقديشو، واتجاه الجماعة نحو تعزيز علاقاتها مع جماعة بوكو حرام وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. وعلى الرغم من سيطرة قوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال الآن على ٨٠ في المائة من الأراضي الصومالية، تبين الهجمات الإرهابية الواسعة النطاق التي تشنها حركة الشباب منذ بداية العام بوضوح أن المتطرفين لا يزالون في وضع يسمح لهم بزعزعة استقرار الحالة على نحو خطير.

وتبرهن هذه العوامل، إلى جانب الآثار السلبية المحتملة للتراع في اليمن، على الحاجة إلى مواصلة الضغط العسكري على الإسلاميين، تأسيسا على جهود السلطات الصومالية، لتحقيق الاستقرار في المناطق المحررة وإنشاء إدارة محلية لها مقومات البقاء. ويبدو أن هناك حاجة إلى مزيد من الدعم الدولي لحفظة السلام الأفارقة والجيش الوطني الصومالي، بما في ذلك على نسق مكتب الأمم المتحدة للدعم في الصومال وكذلك على غرار الدور التنسيقي والاستشاري الذي يؤديه مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. ونتطلع إلى التنفيذ الناجح للالتزامات المنصوص عليها في القرار ٢٢٤٥ (٢٠١٥)، الذي وسع نطاق ولاية مكتب الأمم المتحدة للدعم في الصومال.

ونؤيد فكرة تعزيز وحدات شرطة بعثة الاتحاد الأفريقي وتكييف أنشطة مكتب الأمم المتحدة للدعم في الصومال على مهمة زيادة فعالية العمليات. وفي المستقبل، يجب أن نزيد تخصيص المعدات والدعم التقني بما يتماشى مع قرارات مجلس الأمن. وفي هذا السياق، نرحب باعتماد برلمان البلد، في ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وندعو إلى تعزيز نظام الجزاءات فيما يتعلق بالصومال، بما في ذلك التقيد الصارم بالحظر على الأسلحة والفحم، فضلا عن رصد المياه الساحلية للصومال والمساعدة من بعثة الاتحاد الأفريقي في هذا المجال، تمشيا مع القرار ٢٢٤٤ (٢٠١٥). ونعتقد أن الحظر المفروض على الأسلحة والفحم من الصومال أدوات أساسية لمنع تأجيج القوى المتطرفة في البلد. وقد شهدنا فعالية الرفع الجزئي للحظر في توفير الأسلحة للقوات المسلحة الصومالية.

وتكشف القيود فيما يتعلق بإريتريا صورة مختلفة تماما. ويسرنا أن نلاحظ أن فريق الرصد لم يجد أي دليل على أن الحكومة الإريترية تدعم حركة الشباب المسلحة. ولم تقدم حتى الآن بيانات مقنعة تشير إلى قيام البلد بنشاطات هدامة. وفي هذا الصدد، نعتقد أن المحاولات الرامية إلى زيادة الضغوط على أسمره تأتي بنتائج عكسية. ومرة أخرى، ندعو فريق الرصد إلى ألا يستخدم سوى المعلومات المحققة في تقاريره.

السيد سيك (السنغال) (تكلم بالفرنسية): يشكركم الوفد السنغالي، السيد الرئيس، على هذه الإحاطة الإعلامية. ونشكر اللجنة المنشأة عملا بالقرارين ٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩)، بشأن الصومال وإريتريا التي تترأسوها، السيد الرئيس، على التقرير الممتاز الذي قدمتموه. ونؤكد لكم، السيد الرئيس، دعمنا الكامل.

في البداية، أعبر للوفد المصري عن مشاركة الوفد السنغالي الوجدانية وعميق تعازيه في وفاة معالي السيد بطرس بطرس غالي، المصري المعروف لدى أفريقيا والعالم العربي، الذي كان أمينا عاما ممتازا للأمم المتحدة. فبفضل رؤيته ودقتومواهبه، وقبل كل شيء، التزامه، أسهم إسهاما كبيرا في تطوير تعددية الأطراف، بما في ذلك في القاعة التي نجتمع فيها اليوم.

وكذلك يشكر وفد بلدي فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا على تقريره رفيع المستوى (انظر S/2015/802) ويشجعه على مواصلة العمل في تآزر مع المجتمع الدولي بأسره، ومع وكالات الأمم المتحدة في كينيا وجميع أصحاب المصلحة في المنطقة لكفالة التنفيذ الكامل لولايته. وفيما يتعلق بالصومال، أتمنى كل النجاح لاجتماع الشركاء الذي سيعقد الأسبوع المقبل في اسطنبول.

ولا يزال يساور بلدي القلق إزاء الخلافات بين الحكومة الاتحادية والإدارات الإقليمية فيما يتعلق بإدارة موارد التعدين في البلد التي هي محط طمع الشركات الدولية المتزايد، مع ميل الإدارات الإقليمية إلى توقيع عقود مع تلك الشركات مباشرة. وفي هذا الصدد، تدين السنغال استمرار انتهاكات

الحظر المفروض على تصدير الفحم من الصومال، على الرغم من أن هناك بعض الهدوء في تلك الأنشطة منذ انسحاب حركة الشباب من مواقع التصدير. وفي هذا الصدد، يدعو وفد بلدي إلى تحسين تنسيق جهود الحكومة الاتحادية والدول الأعضاء والمنظمات الدولية والقوات في الميدان، بإنشاء آلية قابلة للتطبيق وفعالة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالفحم الصومالي.

ويؤكد وفد بلدي مجددا ضرورة احترام الحظر على الفحم والتنفيذ الكامل للقرار ٢١٩٥ (٢٠١٤)، بشأن الصلات بين الجريمة المنظمة عبر الوطنية والإرهاب. كما ينبغي تعزيز التعاون من أجل منع مليشيات حركة الشباب من تمويل أنشطتها من خلال الاتجار بالفحم. وتشجع السنغال الجهود الجارية التي تبذلها القوات البحرية لمكافحة الاتجار غير المشروع في الموارد الطبيعية وتعاون تلك القوات مع فريق الرصد.

وعلى الصعيد الأمني، ما زال يساور السنغال قلق بالغ إزاء تهديد حركة الشباب المستمر في جميع أنحاء الصومال، بما في ذلك في المناطق المحررة.

إن وفد بلدي قلق أيضا جراء التوترات الطائفية، والتغلغل المتزايد لتنظيم داعش في المنطقة. وأمام هذه التهديدات المستمرة، يسر وفد بلدي أن يلاحظ تعاون فريق الرصد مع الحكومة الاتحادية فيما يتعلق بإخطار اللجنة بالأسلحة المستوردة، ويدعو إلى استمرار الحظر المفروض على توريد الأسلحة للصومال وإريتريا. وعلى نفس المنوال، يشجع وفد بلدي على الانتهاء من مذكرة المساعدة على التنفيذ، لتقديم مبادئ توجيهية، وتوصيات تنفيذية للدول الأعضاء والحكومة الصومالية، والكيانات الأخرى ذات الصلة من أجل التنفيذ الكامل لحظر الأسلحة.

وكما أكدت، سيدي الرئيس، في إحاطتك الإعلامية، فإن السنغال تدعو الدول الأعضاء إلى النظر بعناية في الرسالة المؤرخة ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، التي طلب فيها رئيس الحكومة الاتحادية الصومالية دعم التمويل السريع لقطاع الأمن، وتقديم المساعدات التقنية له. وفيما يتعلق بالهجمات على العاملين في المجال الإنساني، وتحويل وجهة المساعدات، والعوائق التي تحول دون وصولها، فإن وفد بلدي يدين بشدة جميع هذه الهجمات، أيا كان الجناة الذين نفذوها.

إن السنغال تؤكد مجددا دعمها لشعب وحكومة الصومال في المشاورات الانتخابية التي ستجرى خلال عام ٢٠١٦، لا سيما فيما يتعلق بتمثيل المرأة بنسبة ٣٠ في المائة في مجلسي البرلمان.

وفيما يتعلق بإريتريا، فإننا نشير إلى عدم توصل فريق الرصد إلى أي دليل على دعم الحكومة الإريترية لحركة الشباب. وفيما يتعلق بمزاعم دعم الحكومة للجماعات المسلحة في إثيوبيا، في انتهاك لأحكام الفقرة ١٦ من القرار ١٩٠٧ (٢٠٠٩)، بوسع فريق الرصد تقديم المزيد من المعلومات بهدف تعزيز الشفافية. كما ندعو السلطات الإريترية إلى التعاون بشكل كامل مع فريق الرصد. وأحاط بلدي علما أيضا بإشارة تقرير فريق الرصد إلى وجود جنود إريتريين في اليمن، زُعم بأنهم يقاتلون بالنيابة عن التحالف العربي. وهذا يثير أسئلة مشروعة لدى السنغال. ونود المزيد من التوضيح لهذه الحالة.

وأخيرا، فإننا نأسف لعدم إحراز تقدم في حل النزاعات الحدودية بين جيبوتي وإريتريا.

السيد لاميك (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): تشيد فرنسا، مثل الآخرين، بالأمين العام الأسبق بطرس بطرس غالي، الذي كان قائدا عظيما لكل من الأمم المتحدة والمنظمة الفرنكوفونية. إننا نشعر ببالغ الحزن لوفاته، ونقدم خالص تعازينا لأصدقائه وأسرته التي فقدته.

وأشكر رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرارين ٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩) بشأن الصومال وإريتريا. وأود أن أتناول ثلاث نقاط.

على الصعيد السياسي، فإننا نرحب بالتقدم المحرز في اعتماد إعلان مقديشو بتاريخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر، وكذلك الاتفاق على النظام الانتخابي لعام ٢٠١٦. وكما أكد ذلك فريق الخبراء، فإن تلك الاتفاقات هشة. ولم يتم الانتهاء من إصلاح النظام الانتخابي. وتعرقل المنافسات المحلية والسياسية في العديد من المحافظات، المناقشات بشأن النموذج الاتحادي. ويظهر القتال الأخير الذي أدمى مدينة غالكايو، الطبيعة الهشة للتقدم المحرز في مجال حماية المدنيين وتحقيق المصالحة الوطنية. ويجب أن نظل يقظين، ونواصل العمل مع السلطات الصومالية لتنفيذ تلك الاتفاقات والالتزام المستمر المترتب على الجميع لتحقيق الاستقرار في الصومال.

على الصعيد العسكري، فإننا نرحب بشجاعة والتزام جنود بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وقوات الأمن الصومالية التي تقود القتال ضد حركة الشباب. إن حركة الشباب في تراجع، والنشاط الاقتصادي آخذ في الازدياد، وهذه علامات مشجعة. لكن تلك المجموعة الإرهابية هي أبعد ما تكون عن الهزيمة. إننا نشيد بجنود البعثة، والمواطنين الصوماليين الذين فقدوا حياتهم في الهجمات الأخيرة. ومما يثير القلق أن نقرأ بأن تلك الحركة تتمتع في بعض المناطق، بدعم السكان المحليين لإطلاق هجماتها. ويتمثل هدفنا المشترك في الاستمرار بلا هوادة في محاربة تلك الجماعة الإرهابية، ولكن العمل العسكري ليس كافيا. وكما هو الحال في جميع أنحاء العالم، يجب كسب قلوب الناس، وحشد تأييدهم لمشاريع الاستقرار وإعادة الإعمار في الصومال، بدلا من الأهداف المشينة التي تسعى حركة الشباب إلى تحقيقها.

ثالثا، أود أن أدلي ببعض الملاحظات بشأن الجزاءات، لأن نظام الجزاءات هو أداة حاسمة في دعم العملية السياسية ومحاربة حركة الشباب. ويعد عمل فريق الرصد حاسما في هذا الصدد. إن الأخطار التي تهدد العملية الهشة في الصومال هي أخطار حقيقية. وهناك العديد من الأشخاص الذين يرغبون في استمرار الحرب بلا نهاية. ويجب تحديد هويتهم ومعاقبتهم. وتواصل حركة الشباب وبعض الأفراد الآخرين تمويل أنشطتهم من خلال أنواع مختلفة من الاتجار، مما يساعد على تدمير البلد أكثر قليلا كل يوم، وتحويل الموارد المالية إلى مصلحتهم الخاصة. ويجب تحديد ووقف هذه التدفقات وهذا الاتجار. إن الاتجار بالأسلحة، يشكل بطبيعة الحال، عاملا رئيسيا من عوامل زعزعة الاستقرار. ولا يمكننا المبالغة في التشديد على أهمية الحظر المفروض على الأسلحة، والحاجة لضمان تنفيذه الصارم، فضلا عن الدور المهم للحكومة الصومالية في مجال متابعة تدفق الأسلحة.

فيما يخص كل تلك النقاط، وهذه ليست قائمة شاملة، ترحب فرنسا بالإجراءات الجيدة للغاية، التي اتخذها فريق الرصد، وتشجعه على مواصلة عمله الجيد.

أود أن أقول كلمة أخيرة بشأن إريتريا. نحيط علما بواقع عدم توصل فريق الرصد إلى دليل على مشاركة إريتريا في تمويل الجماعات المسلحة في منطقة القرن الأفريقي أو تقديم الدعم لها. ومع ذلك، فإننا نعتقد بأنه لم يتم بعد استيفاء الشروط لرفع الجزاءات، كما طلبت رفعها سلطات أسمرة. ونحن ننتظر تعاونا صريحا وصادقا من جانبها مع لجان الجزاءات، ولا سيما بشأن مسألة السجناء الجيبوتيين. وهذه هي المرحلة الأولى من التطور التدريجي لنظام الجزاءات. ولا نفهم ما الذي تريد حكومة أسمرة إخفاءه، أو ما يمنعها من التعاون تعاونا كاملا مع فريق الرصد.

لقد استثمر المجتمع الدولي، والأمم المتحدة، والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي كثيرا من أجل تحقيق السلام والاستقرار في الصومال. إن عمل لجنة الجزاءات وفريق الرصد هو بمثابة تغيير لقواعد اللعبة، وتؤكد فرنسا دعمها الكامل لما يواصلان القيام به.

السيد بريسمان (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أشكرك، سيدي الرئيس، على إحاطتك الإعلامية، وعلى رئاسة اللجنة المنشأة عملا بالقرارين ٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩) بشأن الصومال وإريتريا. ومن الواضح تماما أنه يتعين على المجلس مواصلة عمله، وتركيزه على دعم الجهود الصومالية لتعزيز مستقبل مستقر ومزدهر، من خلال حكم عادل وشفاف، وتشكيل حكومة مسؤولة أمام الشعب، ولديها القدرة على ضمان تسخير الموارد الطبيعية للبلد على نحو يصب في مصلحة جميع الصوماليين، وليس تركها ليختلسها اللصوص أو تستخدم لتمويل الإرهاب.

ونود أن نشكر فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا، على ما يبذله من جهود للإشراف على تنفيذ هذه الجزاءات المهمة، وإبقاء المجلس ولجنة الجزاءات على اطلاع على مجموعة من القضايا، بما في ذلك مواجهة حركة الشباب، والقرصنة والفساد وانتهاكات حقوق الإنسان. وقد حدّت تلك الجزاءات من تدفق الفحم بشكل غير مشروع، وحرمت جماعة حركة الشباب الإرهابية من مصدر دخل، وساعدتنا اللجنة، بدعم من فريق الرصد، على الفهم والاستمرار في التركيز على الفساد الذي يقوض الجهود الرامية إلى بناء مؤسسات قوية في الصومال.

ولن يتم إحلال السلام ولن يكون مستداما في الصومال، إلا عندما ينشئ الصوماليون قطاع أمن محترف، ونحن ملتزمون ببذل كل ما في وسعنا لتسهيل تقديم المساعدات الأمنية لتحقيق ذلك الهدف. ومع ذلك، يجب على حكومة الصومال القيام بدورها، من خلال إعداد تقارير دقيقة بشأن تشكيلات قواتها الأمنية وجاهزيتها.

ومن دون تقديم تلك التقارير، فإننا نفتقر إلى أبسط المعلومات لتقدير ما إذا كانت الأسلحة أو الأعتدة ذات الصلة التي تم توريدها لتعزيز القطاع الأمني في الصومال ستكون في مأمن من تحويل وجهتها. ولا تزال حركة الشباب تشكل تهديداً خطيراً للسلام في الصومال ونظلّ ملتزمين بكفالة هزيمة هذه المجموعة الإرهابية. وقطع مصادر الدعم المالي عن حركة الشباب أمر أساسي في هذا الجهد ومفتاح لتحقيق الاستقرار في الصومال.

وينبغي أن تستمر اللجنة، بدعم من فريق الرصد، في كشف تجارة الفحم غير المشروعة واتخاذ إجراءات صارمة بشأنها. وينبغي للجنة أن تواصل التعامل مباشرة مع البلدان التي يمكن أن تتلقى ذلك الفحم، وينبغي أن تظل الدول الأعضاء يقظة ومتعاونة وأن تعمل بشكل فعال لتبادل المعلومات، بما في ذلك المعلومات عن السفن التي تنقل الفحم ووثائق الشحن والبيانات عن المستوردين وأي معلومة أخرى قد تساعد على فرض الحظر بقوة وبشكل أفضل.

وبفرض الحظر على الفحم، توحدت كلمة مجلس الأمن على اتخاذ إجراءات حازمة وفعالة لفك الارتباط بين الاتجار بالموارد الطبيعية والأخطار التي تهدد الاستقرار في الصومال. وأينما واجهنا هذه الصلة، فعلى مجلس الأمن أن يتصرف. وينبغي ألا نتقاعس عن معالجة أسباب النزاع في الصومال أو في أي مكان آخر. ونشجع اللجنة والمجلس للنظر على نطاق واسع في كيفية منع تحويل ثروة الصومال الطبيعية إلى الإرهابيين والمسؤولين الفاسدين وغيرهم ممن قد يقوضون عملية السلام.

وفي سياق متصل، نشيد بالتزام القوات البحرية المشتركة بالمساعدة في تتبع الصادرات غير المشروعة. وينبغي للجنة أن

تفعل المزيد لكفالة تعميم المعلومات الواردة من القوات البحرية المشتركة بخصوص اتجاهات التهريب غير المشروع وتوجيه انتباه الدول المعنية إليها. ونود أيضاً أن نشجع القوات البحرية المشتركة على العمل عن كثب مع فريق الرصد لإطلاع اللجنة في الوقت الحقيقي، إن أمكن، على شحنات الفحم التي يتم تتبعها من الصومال. ويمكن أن يؤدي هذا التدخل في الوقت المناسب إلى اتخاذ إجراءات سريعة لاعتراض هذه الشحنات. ويمكن أن يساعد على ترجمة نوايانا والتزاماتنا في المجلس إلى تغييرات أكثر واقعية وجدوى على أرض الواقع.

وحتى بينما نتصدى للتحديات التي تشكلها الجماعات الإرهابية مثل حركة الشباب والاتجار غير المشروع بالموارد الطبيعية الذي يمولها، يجب على مجلس الأمن أن يراقب عن كثب آفة أخرى تهدد الصومال – الفساد. فسوء إدارة الأموال العامة في الصومال يقوض أي مكاسب أمنية تتحقق في البلد. ولذلك، نعتقد أن حكومة الصومال الاتحادية يجب أن تضاعف جهودها الرامية إلى كفالة الشفافية المالية، ولا سيما فيما يتعلق بتوقيع العقود ذات الصلة بالموارد الطبيعية. ونشجع فريق الرصد على مواصلة التركيز على هذه المسائل وتقديم توصيات مناسبة من أجل تحسين الإدارة المالية العامة في الصومال.

وفيما نكافح الإرهاب والفساد، يجب أن نضاعف جهودنا لكفالة ألا يقع الصوماليون ضحايا لذلك، ولا سيما على يد أولئك الذين يعملون للمساعدة في تأمين بلدهم. فنحن نشعر بقلق عميق إزاء مزاعم تفيد بأن القوات الدولية قصفت أو شنت هجمات برّية على مناطق مدنية في ١٥ كانون الثاني/يناير في منطقتي غيدو وجوبا الوسطى. ونمى إلى علمنا أن هذا حدث في أعقاب هجوم لحركة الشباب على قوات الدفاع الكينية العاملة ضمن بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في قاعدة العدي الأمامية للعمليات. إن الغرض من مكافحة الإرهابيين هي الحفاظ على سلامة الناس. وعندما يُحتمل أن تعرض الإجراءات التي يتخذها من يكافح الإرهابيين المدنيين للخطر أكثر مما تحميهم، فهي تستحق تمحيصاً جدّياً. ونحث فريق الرصد على التحقيق في هذه المزاعم، بما في ذلك الادعاء بنشر ذخائر عنقودية في انتهاك للقانون الدولي، وتقديم تقرير عنها إلى اللجنة في أقرب وقت ممكن.

وأخيراً، فيما يتعلق بالحالة في إريتريا، فللأسف لم يحدث تغيير يذكر، وبصراحة هنالك حاجة إلى التغيير. إن رفض الحكومة الدخول في حوار بناء مع فريق الرصد ولجنة الجزاءات يجب أن يتغير قبل أن يأخذ أي شخص دعوات إريتريا إلى رفع الجزاءات على محمل الجد. إن عرقلة قدرة الفريق على الاضطلاع بولايته، بالاقتران مع المزيد من التقارير عن عدم امتثال إريتريا للجزاءات، هو ببساطة مخالف للرغبة المعلنة للمسؤولين الإريتريين في رفع الجزاءات. ولذلك، ندعو إريتريا مرة أخرى إلى الاستجابة لطلبات فريق الرصد للحصول على المعلومات والسماح للفريق بالسفر إلى إريتريا.

السيد لوكاس (أنغولا) (تكلم بالإنكليزية): نشكر السفير راميريث كارينيو، الممثل الدائم لفنزويلا، على إحاطته الإعلامية بشأن أنشطة اللجنة المنشأة عملاً بالقرارين ٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩) بشأن الصومال وإريتريا.

ونثني على أنشطة اللجنة. وكانت المناقشة التي نظمتها في الآونة الأخيرة الرئاسة الفنزويلية (انظر S/PV.7620) بشأن أساليب عمل الهيئات الفرعية لمجلس الأمن، ولا سيما لجان الجزاءات، إسهاماً ملموساً في تحسين فعالية عمل لجان الجزاءات. وما زلنا نأمل في أن يكون لبادرة فنزويلا نتيجة إيجابية من خلال اعتماد مذكرة رئاسية بشأن المسألة.

خلال رئاسة أوروغواي، ناقش مجلس الأمن مناقشة متعمقة الحالة في الصومال والتطورات في ذلك البلد والتحديات والآفاق التي تواجهه. وكما فعلنا من قبل، نؤكد مجدداً قلقنا

إزاء قدرة، أو عجز، السلطات الصومالية على السيطرة على الأراضي المحررة من إرهابيي حركة الشباب وهو الأمر الذي أصبح تحدياً ضخما أمام ضمان مشاركة آلاف الصوماليين في العملية الانتخابية المقبلة، في حين يظل مصدراً لعدم الاستقرار مع عودة ظهور النزاعات القبلية.

ونحيط علماً مع القلق بالنتائج التي توصل إليها فريق الرصد فيما يتعلق بالاتجار غير المشروع بالموارد الطبيعية في الصومال وما يمكن أن يترتب عنه من تأجيج للنزاع. وفي رأينا، أنه ينبغي لمجلس الأمن، في هذا الصدد، أن يعتمد موقفاً لا لبس فيه بالإدانة القوية له واتخاذ المزيد من التدابير لتعطيله، مع مراعاة أن استغلال وإدارة وبيع الموارد الطبيعية أمور من اختصاص سلطات الدولة.

إن اقتراح فريق الرصد بشأن الحظر المفروض على الفحم اقتراح بنّاء وينبغي دعمه وتنفيذه من خلال التعاون بين السلطات الصومالية والدول الأعضاء في الأمم المتحدة وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وكفالة عدم انتهاكه عن طريق الفساد وتزوير الوثائق.

وفيما يتعلق بإريتريا، يسرنا أن نشير مرة أخرى إلى أنه لا يوجد أي دليل على أن حكومة إريتريا تدعم حركة الشباب الإرهابية. وينبغي لمجلس الأمن أن يحيط علماً بهذا التطور ويتخذ القرارات بناء على ذلك.

وبخصوص المسائل الحدودية والإقليمية، ينبغي لإريتريا وإثيوبيا أن توقفا كل الدعم للجماعات المتمردة والمسلحة التي تؤثر على الاستقرار الداخلي في كلا البلدين. وينبغي أن تشارك جيبوتي وإريتريا، بحسن نية، في إطار وساطة قطر، لمعالجة مسألة الأسرى الجيبوتيين المفقودين. وينبغي أن تعزز الحكومة الإريترية تعاونها مع فريق الرصد لمعالجة هذه المسألة. إن حالة عدم الاستقرار في اليمن وقربه من إريتريا يشكلان تهديداً على أمن البلد. ولدينا شكوك إزاء المعلومات بشأن قرار إريتريا السماح للإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية باستخدام أراضيها في الحرب في اليمن. ويحدونا الأمل في أن إريتريا لن تجلب هذا النزاع إلى حدودها.

وفي الختام، نشجع على تعزيز العلاقات بين السلطات الصومالية والإريترية وفريق الرصد، الذي نؤيد عمله تمام التأييد، مؤكدين على أن فريق الرصد ينبغي أن يتقيّد بصرامة بالولاية المنوطة به وألا يوسعها من تلقاء نفسه.

السيد جاو يونغ (الصين) (تكلم بالصينية): أشكر السفير راميريث كارينيو على الإحاطة الإعلامية التي قدمها والعمل النشط للجنة المنشأة عملاً بالقرارين ٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩) بشأن الصومال وإريتريا تحت قيادته المقتدرة.

في الآونة الأخيرة، أحرزت العملية السياسية في الصومال تقدماً. وتمضي الجهود المبذولة في إطار النظام الاتحادي قدما بصورة مطردة ويجري استعادة التنمية الاقتصادية والاجتماعية تدريجيا، الأمر الذي ترحب الصين به. وتعتقد الصين أن حكومة وشعب الصومال، بمساعدة المجتمع الدولي، سيحققان المزيد من الإنجازات على الطريق نحو التعمير السلمي. وتؤكد الصين أن الجزاءات ليست هي الغاية، ولكن مجرد وسيلة.

ينبغي للجزاءات التي يفرضها مجلس الأمن على الصومال وإريتريا أن تسهم في تعزيز السلم والاستقرار في الصومال ومنطقة القرن الأفريقي، وكذلك في جهود مكافحة الإرهاب التي يقوم بها الجيش الوطني الصومالي والاتحاد الأفريقي.

إن التقرير النهائي لفريق الرصد الصادر في تشرين الأول/أكتوبر (انظر S/2015/802) لم يجد أي دليل على أن الحكومة الإريترية تدعم حركة الشباب. في ضوء التغيرات التي طرأت على الحالة يجدر بالمجلس إجراء التعديلات التي تتوافق مع نظام الجزاءات ذات الصلة.

السيد أويارثون مارتشيسي (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): بادئ ذي بدء، أود أن أشيد بسفير فترويلا على عمله الممتاز بوصفه رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرارين ٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩) بشأن الصومال وإريتريا. كما أعرب عن تأييدي القاطع للعمل الذي يقوم به فريق الرصد.

تماشيا مع صيغة توليدو، نؤيد تماما البيان الذي أدلى به سفير نيوزيلندا قبل هُنَيهة، ولذلك سأقصر بياني على أهم خمس نقاط.

أولاً، فيما يتعلق بالشفافية، إن هذا شرط لا مفر منه في عصرنا. حيث يطلب منا المجتمع توفير تكنولوجيا المعلومات، ويطالبنا بأن يكون المجلس ديمقراطيا. فلكي يكون المجلس ديمقراطيا بل حتى أكثر شفافية وأقوى، يجب أن ننفتح على عموم الأعضاء. ولذلك ينبغي أن يقدم رؤساء الهيئات الفرعية للمجلس إحاطات إعلامية، وينبغي أن يكون ذلك هو القاعدة، وكذلك تقارير أفرقة الخبراء التي تدعم اللجان.

ثانيا، أخيرا فيما يتعلق بالعملية السياسية في الصومال، اليوم، هناك أمل في صومال جديد، ينبغي أن تُحدد معالم تلك العملية ابتداء من المصالحة إلى الحوار السياسي، للمضي قدما على طريق التقدم والتنمية لصالح الشعب الصومالي، وبطبيعة الحال، بدعم من المجتمع الدولي.

ثالثاً، فيما يتعلق بالأمن، أود أن أعرب عن خالص التعازي لضحايا الهجمات التي شنتها حركة الشباب. فالضحايا كانوا من المدنيين والعسكريين ومن الجنسين، لأن حركة الشباب تفتقر إلى أي ضرب من ضروب الأخلاق. لكي نكبح جماح هذه الحركة العنيفة، من الملح أن نكيف استراتيجية مكافحة حركة الشباب مع الوضع الراهن. وتحقيقا لتلك الغاية، علينا أن نكون مصممين في جانبين. الأول أن نحول دون تصدير الفحم، والثاني قطع مصادر التمويل عن الحركة. لا ينبغي أن يكون لدى الصوماليين أي شكوك حول مسألتين: أولاً، سوف تتم هزيمة حركة الشباب ومستقبل الصومال لن يشمل تلك الحركة؛ وثانيا، إن بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والجيش الوطني الصومالي يقفان إلى جانب الشعب.

رابعا، فيما يتعلق بحقوق الإنسان والحالة الإنسانية، سأقصر كلامي في ذلك الصدد على الإعراب عن قلقنا البالغ إزاء الحالة الإنسانية، لا سيما في المناطق الخاضعة لسيطرة حركة الشباب. من المهم أن نمنع انتهاكات حقوق الإنسان وأن نعاقب عليها، فهي تشكل تهديدا حقيقيا لمستقبل الصومال.

خامسا، فيما يتعلق بإريتريا، أود أن أشدد على أهمية تعزيز حوار حقيقي وموضوعي بين فريق الرصد والحكومة في أسمرة. ونرحب بالزيارة التي قام بها فريق الرصد إلى إريتريا.

أود أن اختتم كلمتي بالتطرق إلى مسألة الجزاءات. إن موقف إسبانيا من الجزاءات معروف جيدا. إذ يعلم الأعضاء أننا نؤمن بأن الجزاءات لن تكون ابدا غاية في حد ذاتها. ومع ذلك، فهي أداة وقائية أساسية في جهود المجلس، بما في ذلك صون السلم والأمن الدوليين.

السيد بيرموديث (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): أولاً وقبل كل شيء، إن أوروغواي تود أن تشكركم، سيدي الرئيس، على إحاطتكم الإعلامية المفصلة بصفتكم رئيسا للجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرارين ٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩) بشأن الصومال وإريتريا. كذلك نرحب بكون هذه الإحاطة مفتوحة لعموم العضوية.

تود أوروغواي إبراز الجهود التي تبذلها حكومة الصومال الاتحادية في توفير المعلومات فيما يتعلق باستيراد الأسلحة. نرحب بقرار اللجنة استرعاء انتباه الدول الأعضاء إلى تقديم دعمها لبرنامج إصلاح قطاع الأمن الذي يتطلب المساعدة المالية والتقنية اللازمتين.

تكرر أوروغواي الإعراب عن قلقها إزاء استمرار الخطر الذي تمثله حركة الشباب الإرهابية، وهو خطر لا يزال قائما على الرغم من التدابير التي اتُخذت والخسارة المفترضة لقوة إطلاق النار. وينبغي ألا نتهاون أبدا في يقظتنا حيال الإرهاب. ومما يبعث على الجزع إمكانية أن تكون هناك اتصالات مفتوحة لتلك الحركة مع المتطرفين الآخرين في المنطقة.

تود أوروغواي بصورة خاصة أن تشدد على ضرورة حماية المدنيين، لا سيما النساء والأطفال وكبار السن. ونحن نشجع حكومة الصومال الاتحادية على التماس الوساطة والاستقرار، ولا سيما في المناطق التي من الأساسي وصول الخدمات والمساعدة الإنسانية إليها. وفي الوقت نفسه، نأسف إذ أن القوات الوطنية والأجنبية العاملة في الصومال مستمرة في مهاجمة المدنيين وماضية في انتهاك القانون الإنساني الدولي.

أما فيما يتعلق بالمعلومات المقدمة من فريق الرصد المعني بإريتريا، فتعرب أوروغواي عن قلقها إزاء عدم إحراز قدر كبير من التقدم، بل حتى ربما تحدث نكسة في عملية تحقيق الاستقرار والسلام في المنطقة، إذا ما تأكد الدعم المزعوم للجماعات المسلحة في إثيوبيا واليمن، وهو أمر لا يزال غير مستبعد تماما.

أخيراً، تعرب أوروغواي عن التزاما بدعم الجهد الذي تقوم به لجنة الجزاءات المعنية بالصومال وإريتريا. ونتطلع لتلقي معلومات محدثة عن أعمالها في شهري نيسان/أبريل وتشرين الأول/أكتوبر.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): سأدلي الآن ببيان بصفتي الوطنية، أي بصفتي الممثل الدائم لجمهورية فنزويلا البوليفارية.

فيما يتعلق بالحالة السياسية في الصومال، والعمل الذي تقوم به لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرارين ٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩) دعما للاستقرار في البلد، يبدو من الواضح بالنسبة لنا أن الأولوية تتمثل في تعزيز القدرات الوطنية لحكومة الصومال الاتحادية. وفي هذا الصدد، نأمل من عملية تعزيز المؤسسات أن تمكن فعلياً الحكومة من بسط سيطرتها على أراضيها وعلى جميع أنشطتها الاقتصادية والاجتماعية.

ومع ذلك، يعرب بلدي عن قلقه البالغ إزاء استمرار وجود حركة الشباب. وعلى الرغم من الإنجازات الكبيرة التي تحققت في مكافحة هذه المجموعة الإرهابية، فإن هجماتها غير المتكافئة على قوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، والقوات الوطنية في البلاد والمدنيين الصوماليين لا تزال تمثل عنصرا مزعزعا الاستقرار.

يساورنا القلق أيضا إزاء احتمال تأثير الصراع في اليمن على الصومال، لا سيما عندما يتعلق الأمر بنمو القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، حيث يمكن أن يشكل ذلك تهديدا خطيرا للسلم والأمن في الصومال. وإذا ما حصل تحالف بين الإثنين، فيمكن لذلك التحالف أن يشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن في الصومال. ونهيب بالمجتمع الدولي تقديم كل الدعم اللازم للدولة الصومالية ليتسنى لها ممارسة الرقابة وضمان سيادة القانون وتوسيع نطاق إدارتها، وتوفير الخدمات في المناطق المحررة من الشباب، إذ أن الفشل في ذلك ربما يؤدي إلى وقوع تلك المناطق مرة أخرى في أيدي الجماعات الإرهابية. على الرغم من أن الجزاءات – ولجنة الجزاءات – يجب أن تحقق هدفها، إلا أنه لا بد من استعراض تلك الجزاءات لكي تساهم مساهمة فعّالة في جهود حكومة الصومال الاتحادية للسيطرة على المناطق التي حُررت من الإرهابيين.

نشعر بالقلق لكون الصومال التي تمتلك موارد طبيعية هائلة في مجالات النفط والغاز، ومصائد الأسماك والفحم، لا يمكنها ممارسة الاستغلال الرشيد لهذه الموارد، ولا يمكنها

جني الربح منها. وفي هذا الصدد، ينبغي أن نتعاون لوضع حد للتجارة غير المشروعة في الفحم حيث أنه يعد مصدرا لتمويل الإرهاب، وبدلاً من ذلك أن نعمل كوسيلة لتوسيع وتعزيز قدرات الصومال لكي تسخر بفعالية الموارد الطبيعية لصالح شعبها الذي بأمس الحاجة إليها.

وفيما يتعلق بإريتريا، نشدد على أن جميع تقارير فريق الرصد، بما في ذلك تقريره الأخيانظر S/2015/801)، تبين أنه لا توجد أي صلة بين إريتريا وحركة الشباب. وبالمثل، فإن الخلافات الإقليمية بين إريتريا وجيبوتي قيد الوساطة من خلال حكومة قطر، وهناك حفظة السلام من قطر متمركزون على الحدود بين البلدين. وإذا افترضنا أن السببين اللذين أشرت إليهما سابقا، واللذين أديا إلى فرض جزاءات ثانوية على إريتريا، لم يعودا ساريين، فإننا نعتقد أن الوقت قد حان لإعادة النظر في صحة ونطاق نظام الجزاءات المفروضة على إريتريا.

وقد عقدنا مؤخرا مناقشة بشأن أساليب عمل لجان الجزاءات (انظر S/PV.7620) ودور أفرقة الرصد وفي حالة اللجنة المعنية بالصومال وإريتريا، لدينا فريق رصد فعال، وقد أعيد تعيين بعض أعضائه. غير أن بلدي يعتقد أن فريق الرصد تجاوز ولايته بتقديم معلومات غير مؤكدة عن بعض المسائل. وأول مسألة من تلك المسائل هي النزاع بين إريتريا وإثيوبيا. وفي حين أن النزاع والصراع التاريخيين القائمين بين البلدين ينبغي تسويتهما، فإننا نرى أن ذلك لا يقع ضمن اختصاص لجنة الجزاءات، وينبغي إيجاد محفل مناسب لمعالجة الحالة. وسيتعين علينا إيجاد حيز منفصل إن أردنا أن نحرز التقدم بشأن مسألة الجزاءات في ظل الامتثال لولاية لجنة الجزاءات المفروضة على إريتريا. غير أن ذلك ينبغي ألا يتأثر بالنزاع بين إثيوبيا وإريتريا، الذي ينبغي التعامل معه في منتدى آخر.

وعلاوة على ذلك، وفيما يتعلق بسؤال ممثل السنغال، فإن وجود القوات الإريترية في اليمن لم يتأكد. وهذه مسألة تتعلق بشفافية التقارير. وقد أشار فريق الرصد التابع للجنة الجزاءات المفروضة على الصومال وإريتريا إلى أنه تلقى ”تقارير غير مؤكدة“ عن وجود جنود إريتريين في اليمن. وذلك جانب أردنا أن نثيره في هذه الجلسة المفتوحة، لأن هناك عناصر أوردها فريق الرصد تنحو إلى تعقيد عمل لجنة الجزاءات وإدامة نظم الجزاءات على هذين البلدين.

كما أود أن أشير إلى أنني، بصفتي رئيس لجنة الجزاءات المفروضة على الصومال وإريتريا، تلقيت دعوة من رئيس جمهورية إريتريا لزيارة بلده. وسننظم زيارة في الأشهر القليلة القادمة – بالتأكيد بعد شباط/فبراير – بهدف تعزيز التفاهم والتوصل إلى أهداف محددة لتيسير العمل الجاري بين فريق الرص وإريتريا. وسيكون بمقدوري أيضا الاستماع على نحو مباشر لآراء الرئيس بشأن هذه المسألة،التي سأنقلها بعد ذلك إلى لجنة الجزاءات وإلى المجلس.

وأخيرا، فإن الحالة الأمنية في منطقة القرن الأفريقي قد تعقدت كثيرا من جراء النزاع في اليمن والتدفقات الكبيرة للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة إلى المنطقة. ونعتقد أن لجنة الجزاءات ينبغي تقوم بتقييم سياسي لنطاقها وعملها. وكما ذكر ممثل مصر، فهي واحدة من أقدم لجان الجزاءات التي أنشأها المجلس. وينبغي أن نحاول إعادة تقييم الحالة والنظر في الكيفية التي يمكننا بها التكيف بغية صون السلم والأمن والمحافظة عليهما في منطقة القرن الأفريقي.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس مجلس الأمن.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٢٥.